محتجون يطالبون فرنسا بربط المساعدات بمحاسبة السلطة

عون: سنواصل نضالنا لترسيخ حقوق اللبنانيين في العيش الكريم

الرئيس اللبناني ميشال عون

متظاهرون في وسط بيروت

بيروت – «وكالات»: أكد الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الثلاثاء، «مواصلة النضال» لترسيخ حقوق اللبنانيين في العيش الكريم.

وقال الرئيس عون، على حسابه بموقع تويتر، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يوافق 10 ديسمبر «71 عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ببصمة لبنانية للمفكر والسياسي شارل مالك، ونحن اليوم أكثر تقديرا لهذه القيمة الإنسانية التي بتحقيقها ترتقي العدالة والمساواة بين البشر».

وأضاف عون «سنواصل نضالنا لترسخ حقوق اللبنانيين في العيش الكريم والحرية والعلم والأمان».

وتواصلت في لبنان أمس الاحتجاجات لليوم الـ55 على التوالي، للمطالبة بحكومة بعيدة عن المحاصصة السياسية، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، واسترداد الأموال المنهوبة، ومحاسبة الفاسدين.

وكانت الاحتجاجات بدأت في لبنان منتصف أكتوبر الماضي، وفي نهاية الشهر نفسه، استقال رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، استجابة لرغبة المحتجين.

وأرجأ عون الأحد الاستشارات النيابية الملزمة، التي كانت مقررة أمس الإثنين للاتفاق على شخصية لتشكيل الحكومة القادمة، إلى يوم الإثنين المقبل، بعد إعلان المرشح لتولي المنصب سمير الخطيب اعتذاره عن الاستمرار في الترشح.

من ناحية أخرى لم يخمد نبض الثورة منذ 55 يوما رغم محاولات القمع، والتهديد، والوعيد، ولم تتحرك السلطة لاتخاذ أي تدبير لانتشال لبنان من أزمته الاقتصادية الخانقة.

وفي هذا الإطار وتحت شعار «لبنان بلد منهوب وليس مكسور»، وجه المنتفضون اللبنانيون للثوار 17 أكتوبر دعوة إلى وقفة احتجاجية أمام السفارة الفرنسية في بيروت، اليوم الأربعاء.

فرنسا تؤكد وقوفها «الدائم» بجانب لبنان وشعبه

وتهدف الوقفة حسب موقع «جنوبية» الإخباري، إلى مطالبة الحكومة الفرنسية والدول المانحة بتأجيل المساعدات المالية إلى ما بعد تشكيل حكومة توحي بالثقة، ومؤتمنة على هذه الأموال، لمنع ذهابها لجيوب الفاسدين، فيما سيدفع الشعب اللبناني ضرائب.

وتطالب الوقفة بمساءلة الدولة اللبنانية عن مصير أموال باريس قبل أي قرض جديد، ووجوه إنفاق الأموال، والمطالبة بتحقيق دولي في هدر هذه الأموال ومحاسبة المتورطين.

وشددت الرسالة على ضرورة صرف الأموال تحت إشراف الدول المانحة وحدها.

من جهة أخرى أكدت فرنسا الاثنين وقوفها «دائما» بجانب لبنان وشعبه من أجل ضمان الاستقرار والأمن في الدولة والمنطقة.

جاء ذلك في بيان أصدرته وزارة الخارجية الفرنسية بمناسبة استضافة باريس اجتماعا لمجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان من المقرر عقده بعد غد الأربعاء برئاسة مشتركة بين فرنسا والأمم المتحدة.

وأوضح البيان أن الاجتماع يهدف إلى «السماح للمجتمع الدولي بالدعوة لتشكيل حكومة بأسرع وقت تكون فعالة وتلتمع بمصداقية وتتخذ القرارات اللازمة لاستعادة الوضع الاقتصادي وتلبي تطلعات اللبنانيين».

وأضاف أن «الاجتماع سيحدد الشروط اللازمة والإصلاحات الضرورية التي يتوجب على السلطات اللبنانية اتخاذها لكي يستطيع المجتمع الدولي مرافقة لبنان».

وتضم (مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان) كلا من الأمم المتحدة وحكومات الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية.

الأردن: 3 إصابات بانفجار «مجهول»

لدى إسعاف المصابين إلى مستشفى البشير الحكومي

عمان – «وكالات»: تحقق الأجهزة الأمنية في الأردن في أسباب انفجار وقع الإثنين في منطقة النصر القريبة من مخيم النصر للاجئين الفلسطينيين في العاصمة عمان، أسفر عن إصابة 3 أشخاص، اثنان من جنسية عربية، بحسب مصدر أمني.

وقال المصدر إن «الحادث ناتج عن انفجار برميل يحتوي على مواد كيماوية ما تزال مجهولة حتى الآن»، رافضا تحديد وقت الانفجار.

وأضاف أن «التحقيقات لم تستطع حتى الآن الربط بين الحادث والإرهاب، كون المصابين لا تسمح حالتهم بالتحقيق معهم، إضافة إلى أن الانفجار وقع في منطقة لجمع الخردوات، وأن من بين المصابين طفل أردني الجنسية».

وتعمل الأجهزة الأمنية على التحقق والتأكد من أن المصابين لم يكونوا يعملون على تركيب مواد متفجرة تستخدم ضد أهداف معينة.

وبحسب المعلومات، فإن المصابين أسعفوا إلى مستشفى البشير الحكومي والذي يعد من أكبر المستشفيات في العاصمة الأردنية.

واشنطن تستضيف اجتماعاً جديداً حول سد النهضة 13 يناير

سد النهضة

واشنطن – «وكالات»: أصدر وزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان بيانا مشتركا مع ممثلين من البنك الدولي والولايات المتحدة بعد اجتماع حول مشروع سد النهضة على نهر النيل، جاء فيه أن المحادثات بين الدول الثلاث ستتواصل في يناير المقبل.

وذكر البيان أن القادة «اتفقوا على أن المسار الاستراتيجي للاجتماعين الفنيين المقبلين ينبغي أن يكون تطوير القواعد الفنية والمبادئ التوجيهية لملء وتشغيل سد النهضة»، حسبما أوردت وكالة بلومبرغ للأنباء.

وأضاف البيان: «يدرك القادة أن هناك مزايا كبيرة لجميع الدول الثلاث في تطوير القواعد والمبادئ التوجيهية لمعالجة ظروف الجفاف»، وأوضح أن «تنفيذ قواعد الملء والتشغيل ستقوم بها إثيوبيا ويمكن تعديلها من الدول الثلاث».

وأشار إلى أن القادة سيجتمعون في واشنطن يوم 13 يناير لمواصلة المحادثات بشأن خطط السد.

وفي سياق متصل، صرح وزيرا الخارجية والموارد المائية والري المصريان في بيان أعقب الاجتماع الذي عقد في واشنطن يوم الإثنين بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشن، وبحضور رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس أن الاجتماعات تضمنت عقد لقاءات ثنائية بين وزير الخزانة الأمريكي مع وزراء الخارجية والري في كل من مصر والسودان وإثيوبيا، أعقبها اجتماع موسع تم خلاله تناول الأطراف لوجهات نظرهم حول الخطوات اللازمة من أجل التوصل إلى اتفاق قبل 15 يناير 2020.

بعد اتفاق تركيا وحكومة الوفاق .. البرلمان المصري يؤكد: «نرفض العبث الأجنبي في طرابلس»

أردوغان: يمكننا نشر قوات عسكرية في ليبيا

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج

عواصم – «وكالات»: قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الإثنين، إن تركيا وليبيا يمكنهما التنقيب المشترك في شرق البحر المتوسط، بعد أن وقع البلدان اتفاقا حول الحدود البحرية، في تحرك زاد حدة النزاعات حول المنطقة.

وأبرمت حكومة الوفاق وتركيا الاتفاق في الشهر الماضي، في خطوة تقول أنقرة إنها تهدف للدفاع عن حقوقها في المنطقة، لكنها أثارت غضب اليونان.

وهناك توتر بالفعل بين اليونان وتركيا بسبب تنقيب أنقرة عن الغاز في شرق المتوسط قبالة جزيرة قبرص المقسمة. ويعد الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على تركيا ردا على ذلك.

وقال أردوغان في مقابلة مع قناة «تي.آر.تي» الإخبارية الحكومية، إن الاتفاق سيسمح لتركيا أيضا بالحفر في الجرف القاري لليبيا بموافقة طرابلس، وأن الاتفاق يتماشى مع القانون الدولي.

والمنطقة التي رسمت فيها تركيا وليبيا حدودهما البحرية في الاتفاق ليست بعيدة عن جنوب جزيرة كريت اليونانية.

وقال أردوغان: «في ضوء هذا الاتفاق الجديد بين تركيا وليبيا، بإمكاننا القيام بعمليات تنقيب في تلك المناطق الاقتصادية الخالصة التي حددناها، لا مشكلة».

وأضاف «بقية الأطراف الدولية لا يمكنها القيام بعمليات تنقيب في تلك المناطق التي رسمتها تركيا بموجب هذا الاتفاق دون إذن، قبرص اليونانية، ومصر، واليونان، وإسرائيل لا يمكنها إقامة خط لنقل الغاز دون الحصول على إذن تركيا أولا».

وتختلف اليونان وتركيا حول مجموعة من القضايا تشمل حقوق التنقيب عن المعادن في بحر إيجه وقبرص، المقسمة بين جمهورية تركية انفصالية في الشمال وجمهورية قبرص في الجنوب، والتي يتحدث سكانها اليونانية وهي عضو في الاتحاد الأوروبي.

وبخلاف الاتفاق البحري، وقعت أيضا تركيا وليبيا اتفاقا موسعا للتعاون الأمني والعسكري.

وقال أردوغان إن الاتفاق العسكري يمنح تركيا الحق في نشر قوات في ليبيا، إذا طلبت حكومة طرابلس ذلك، وأضاف أن هذا لن ينتهك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، التي تشهد صراعات بين فصائل متنافسة.

وقال: «في حال توجيه مثل هذه الدعوة، فإن القرار يعود إلى تركيا حول نوع المبادرة التي ستتخذها هنا. لن نطلب الإذن من أحد في هذا الشأن».

من ناحية أخرى شهدت مصر الإثنين، تصعيدا برلمانيا ضد الاتفاق الموقع بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، بالتزامن مع استضافة القاهرة رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح الذي يعارض الاتفاقية، حسب ما ذكرت صحيفة «الجريدة» الكويتية أمس الثلاثاء.

وقال رئيس البرلمان المصري علي عبدالعال، إن بلاده لن تقبل «العبث من قبل أي دولة أجنبية مع ليبيا»، مضيفا أمام البرلمان، أن على «كل من تراوده لحظات جنون ليعبث ويقترب من الحدود البحرية أو البرية أو الجوية في مصر، أن يراجع نفسه، ستقف بقوة وحزم ضد هذه المهاترات والتصرفات التي يكون الدافع لها لحظات جنون عند البعض من شأنها أن تهدد مصالحنا، ستقف بكل الحزم قيادة وشعبا».

وتزامن حديث رئيس المجلس مع كلمة لنائب طالب فيها بطرد سفير حكومة الوفاق من مصر، أسوة باليونان، وباعتماد سفير الحكومة المؤقتة التي اعتمدها مجلس النواب الليبي المنتخب.

السجن 15 و12 عاماً لرئيسي وزراء جزائريين سابقين

الجزائر – «وكالات»: قضت محكمة جزائرية أمس الثلاثاء بسجن رئيسي وزراء سابقين بتهمة الفساد وذلك قبل يومين من انتخابات رئاسية يطالب محتجون بإلغائها.

وعاقبت المحكمة أحمد أويحيى الذي تولى منصب رئيس الوزراء أربع مرات بالسجن 15 عاما، كما وعبد الملك سلال الذي تولى رئاسة الوزراء مرتين 12 عاما. ونفى الاثنان التهم المنسوبة لهما، بينها تبديد المال العام، واستغلال السلطة، ومنح امتيازات غير مستحقة.

وعاقبت المحكمة في الجزائر العاصمة وزيرين سابقين للصناعة بالسجن 10 أعوام، وخمسة رجال أعمال بارزين بالسجن بين 3 و7 أعوام.

ويقبع العديد من كبار المسؤولين السابقين في الحجز مع سعي الجيش لإخماد احتجاجات حاشدة بدأت في فبراير الماضي، للمطالبة بمحاكمة المتورطين في الفساد، وإزاحة النخبة الحاكمة.

وتأتي الأحكام الصادرة اليوم الثلاثاء، بعد أن أصدرت محكمة عسكرية في سبتمبر الماضي، أحكاما بالسجن لفترات طويلة على رئيس المخابرات السابق، والشقيق الأصغر للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

واستقال بوتفليقة في أبريل الماضي تحت ضغط الاحتجاجات. ويقول متظاهرون إن الانتخابات المقررة يوم الخميس لن تكون نزيهة، لأن بعض حلفاء بوتفليقة لا يزالون في السلطة.

وقال الجيش إن التصويت سيكون نزيها، وأن الانتخابات هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

وأحكام أمس الثلاثاء مرتبطة بالفساد في مجال تجميع السيارات، وتمويل خفي لحملة بوتفليقة للفوز بفترة خامسة في الرئاسة في انتخابات الغيت هذا العام.

ومن رجال الأعمال المسجونين على حداد، الرئيس السابق لأكبر نقابة للأعمال في الجزائر، وسجن 7 أعوام. وبرأت المحكمة ساحة متهم واحد، هو وزير النقل السابق عبد الغني زعلان.

وصدر حكم بسجن ابن سلال، فارس وهو من حملة الأسهم في مصنع لتجميع السيارات، 3 أعوام.

وقضت المحكمة غيابيا بالسجن 20 عاما لوزير الصناعة السابق عبد السلام بوشوارب الموجود في الخارج، أصدرت ضده مذكرة اعتقال دولية.